أهمية التحليل الفنولوجي في تفسير قضايا الدرس الصرفي في العربية
- المقطع والنبر أنموذجا-

د. حورية زلاقي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ملخص:

يعتبر التحليل الفنولوجي للسان البشري من أهم الموضوعات التي شغلت علماء الأصوات في العصر الحديث. وبالرغم من التوسع و التطور الذي شهده لدى أعلام الفونولوجيا الغربيين،فإن كثيرا من لغويينا لا يزالون مختلفين حول بعض قضاياه ودورها في التحليل اللساني في مستوياته المختلفة حين يتعلق الأمر بالتقنين للسان العربي فنولوجيا، و من بين تلك القضايا مبحث النبر و مبحث المقاطع و ما يتصل بهما من مسائل.وهذا البحث يحاول الوصول إلى تحليل موضوعي يكشف خصائص العربية الفصحى في هذا المستوى من التحليل، و يبين أهمية هذه الدراسة في تفسير بعض القضايا على المستويات الأخرى خاصة منها المستوى الصرفي.

Résumé:

On considère que l'analyse phonologique du langage humain un des sujets les plus importants qui a intéresse les scientifiques de l'ère moderne. Malgré les progrès et le développement qu'ont atteint ces scientifiques phonologues en occident, beaucoup de linguistiques arabes ont des points de vie différents au tour de certaines affaires et leur rôle dans l'analyse linguistique a ses différents nivaux lorsque cela concerne codification de langue arabe Phonologiquement et parmi ces affaires étude de accent et étude des syllabes et les problèmes qui s'y posent.

Cette recherche essaye d'arriver à une analyse objective découvrant les caractéristiques de la langue arabe à ce niveau d'analyse en montrant l'importance de cette étude dans l'explication de certaines affaires aux autres niveaux, surtout parmi eux le niveau morphologique .

الدراسة المقطعية:

تعتمد الدراسة المقطعية على وحدة لغوية أساسية يتضمنها البناء المتدرج الذي يشكل هرمية اللغة، هذه الوحدة هي المقطع. وإذا أردنا تحديد المقطع بصورة مبسطة فإننا ننطلق أساسا من الوحدات الصوتية التي ينتهي إليها التقطيع، وهي الفونيمات في الاصطلاح الصوتي الحديث، بحيث إذا تجاوزنا وحدة القطعة الصوتية سواء أكانت صوتا صامتا أم صوتا صائتا إلى وحدة أكبر منها وتشملها، وجدنا أنفسنا إزاء ما ينعت بالمقطع.

وبالرغم من أن المقطع شهد اختلافات كثيرة حول حقيقة وجوده وأهميته في الدرس اللغوي، إلى درجة أن بعض الدارسين[1] يرى المقطع غريبا على التحليل اللغوي، وأنه غير واضح المعالم... فإن بعض الدراسات الحديثة تؤكد تحققه الفعلي من خلال ما أثبتته التسجيلات الصوتية؛ إذ يُبرز الكلام عند التسجيل ذبذباته في شكل خط متموج، تتراوح فيه القمم والوديان، بحيث تطابق القمم مواضع الجهر (Sonorité) في السلسلة المنطوقة، أي مواضع النطق بالحركات وأصوات اللين، وما قاربها من الأصوات المتسمة بالجهر والانفتاح، وتطابق الوديان في الخط المتموج الحروف الانحباسية (الانفجارية) المهموسة، أو ما يُصطلح عليها بالحروف الشديدة المهموسة عند علمائنا القدماء.

وعليه قد يُحدُّ المقطع بكونه مجموعة صوتية تحتوي ضرورة على قمة الجهر (Un Pic Sonorité) يحيط بها هامشان أقل منها جهرا، يعرف السابق منها للحركة بـ **الاستهلال**، واللاحق **بالذيل**[2]. ولأجل تحديد دقيق للمقطع، يمكن الإشارة إلى وجود اتجاهين رئيسيين، أحدهما فونتيكي والآخر فنولوجي.

أ– الاتجاه الفونتيكي: يبني أصحاب هذا الاتجاه تعريفاتهم إما على المعيار الفيزيولوجي، أو على المعيار الفيزيائي، وإما على أساس المزاوجة بين المعطيات الفيزيولوجية والفيزيائية.

أما المعيار الفيزيولوجي فيوصف به المقطع اعتمادا على ما يرافق النطق به من عمليات تقع على مستوى الأعضاء المكونة لجهاز التصويت، وتتلخص هذه العملية الميكانيكية في أنه عند إحداث عملية النطق والتي تتشكل في أثناء الزفير، "تقوم عضلات جدار البطن بتثبيت الحد السفلي للقفص الصدري، وبذلك تشكل مقاومة للخفقات الناشئة عن النشاط العضلي للعضلات بين الضلعية الداخلية، بحيث يمكن لحركات ضغط النَفَس أن تُحدث تأثيرها الصحيح، تقوم بعض العضلات الصدرية بإصدار حركات أكثر سرعة على هيئة خفقات، وهي الخفقات الصدرية، ويرجّح أنها هي التي توفر الهواء اللازم لتشغيل الوترين الصوتيين"[3]. وهذه الآلية يوجزها اللغوي سعد مصلوح في نقطتين هما:

1– إن الفرض الذي يبدو معقولا–وإن لم يكن كافيا بنفسه لتفسير الأساس النطقي للمقطع تفسيرا شاملا ومقنعا– يربط ما بين الخفقات الصدرية وتقسيم تيار الكلام إلى مقاطع.

2–إن الخفقات الصدرية تتفاوت قوة وضعفا، وينشأ عن ذلك تفاوت المقاطع في قوتها النسبية، ببروز بعضها على حساب بعض، وهو ما يسمى بالنبر[4].

و هذا التحديد الفيزيولوجي للمقطع نلمسه في تعريفات عدد من اللغويين المحدثين، من ذلك ما ذكره أحمد مختار عمر، في قوله[5]: "المقطع وحدة منفردة لتحرك هواء الرئتين لا تتضمن أكثر من قمة كلامية". وعرّف أيضا بأنه: "وحدة من عنصر أو أكثر يوجد خلالها نبضة صدرية واحدة،.. أو(نفخة هواء من الصدر)"[6].

وأما المعيار الفيزيائي: فيعنى بالنظر في الأثر الصوتي الناتج عن العمليات الفيزيولوجية، ومن خلاله يمكن تحديد ووصف الخصائص الفيزيائية المرتبطة بالمقطع.

واعتمادا على هذا المعيار يعرّف بعضهم المقطع بأنه: "قمة إسماع تقع بين حدين من الإسماع"[7].ويرى آخر بأنه: "تتابع من الأصوات الكلامية له حد أعلى أو قمة إسماع طبيعية تقع بين حدين أدنيين من الإسماع"[8].

كما عُرّف أيضا بأنه "قطاع من تيار الكلام يحوي صوتا مقطعيا ذا حجم أعظم محاطا بقطاعين أضعف أكوستيكيا"[9]

الملاحظ أن هذه التعريفات تتفق على وصف أكوستيكي يحدد المقطع بتتابع صوتي يتضمن قمة إسماع تتوسط حدين أضعف منها، هما ما سبقت الإشارة إلى تسميتهما بالاستهلال والذيل.

أما المعيار الذي يزاوج بين المعطيات الفيزيولوجية والفيزيائية فيعنى بتتبع العمليات الفيزيولوجية الناتجة عن نشاط أعضاء جهاز التصويت مع ما يترتب عنها من أحداث فيزيائية قابلة للوصف، وذلك بالاعتماد على المعطيات المخبرية الناتجة عن تسجيل وملاحظة الحدث الكلامي.

من أهم التعريفات التي تعتمد هذا المعيار ما قدمه غانم قدوري الحمد، حيث يصف المقطع بأنه: "مجموعة أصوات تنتج بضغطة صدرية واحدة، تبدأ بصوت جامد يتبعه صوت ذائب، وقد يأتي متبوعا بصوت جامد أو اثنين. ويكوّن الصوت الذائب فيه قمة الإسماع بالنسبة إلى الأصوات الأخرى التي يتألف منها المقطع"[10]

ب– الاتجاه الفنولوجي:و يشير في تعريف المقطع إلى عدد من التتابعات المختلفة من السواكن والعلل (الصوامت والصوائت)، بالإضافة إلى عدد من الملامح الأخرى مثل الطول والنبر والنغم، أو إلى علل مفردة أو سواكن مفردة،ينظر إليها في اللغة المعينة كمجموعة واحدة بالنسبة لأي تحليل آخر[11].

وعليه فإن التحليل الفنولوجي الدقيق لا بد أن يكون خاصا بلغة معينه أو مجموعة من اللغات تشترك في كثير من الخصائص. لذلك لا يوجد تعريف فنولوجي عام، لأن هذا يخالف الحقيقة المعروفة أن لكل لغة نظامها المقطعي الخاص.

ومما قيل في تعريف المقطع فنولوجيا أنه:"وحدة صوتية تبدأ بصامت يتبعه صائت وتنتهي قبل أول صامت يرد متبوعا بصائت، أو حيث تنتهي السلسلة المنطوقة قبل مجيء القيد"[12].

الملاحظ أن هذا التعريف الأخير ينطبق على اللغة العربية، وقد ينطبق على لغات أخرى تشارك العربية في نظامها المقطعي.أما التعريف الذي يحدد المقطع بأنه: "الوحدة التي يمكن أن تحمل درجة واحدة من النبر"[13]، فيمكن التمثيل له باللغة الإنجليزية، وما شابهها من اللغات. وواضح أنه تعريف يستثني اللغة الفرنسية، لأنها لا تملك نبرا فونيميا؛ فالنبر فيها ثابت، ويقع دائما على المقطع الأخير من الكلمة. وهذا ما نلاحظه أيضا في تعريف المقطع بأنه: "وحدة تحتوي على صوت علة واحد– واحد فقط – أو مع سواكن بأعداد معينة وبنظام معين"[14].

ففي الانجليزية مثلا يمكن أن يُسبق صوت العلة بسواكن يصل عددها إلى ثلاثة، ويُتبع بسواكن تصل إلى أربعة، كما أن العلة قد تكون متفردة.

والخلاصة هي أن المقطع وحدة صوتية أكبر من الصامت أو الحركة وأقل أو يساوي الكلمة، لوجود كثير من الكلمات ذوات المقطع الواحد. وفيما يأتي بيان لأهم مكونات المقطع وخصائصه.

مكونات المقطع وخصائصه :

تختلف المقاطع من حيث الكم والمكونات من لغة إلى أخرى. وعلماء الأصوات عموما يحددون المقطع بثلاث مكونات،تتمثل في قمة تتوسط بادئة وخاتمة.

ويمكن ربط هذه المكونات بدرجات ثلاث من التوتر في العضلات الخاصة بعملية إنتاج الصوت هي: التوتر المتصاعد، نقطة الذروة في التوتر، والتوتر المتناقص بحيث :

- تتميز البادئة (Onset) بتوتر متصاعد .
- تتميز القمة (Peak) بكونها نقطة الذروة في التوتر.
- وتتميز الخاتمة بتوتر متناقص (Coda).

وقد مثل بعض اللغويين هذه المكونات بالمخطط الآتي[15]:

حيث إن:

* الخط أ – ب يمثل ارتفاع التوتر في المقطع .

*الخط ب – ج يمثل انخفاض التوتر

* النقطة ب: تمثل نقطة الذروة في المقطع.

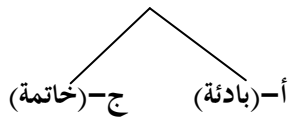

مع ملاحظة الخصائص التالية :

– تعتبر قمة المقطع هي جوهره، أو جزؤه البارز الذي يقع عليه النبر، وكل من البادئة والخاتمة تابعان، يقعان موقع الهامش أو الحاشية في المقطع: بحيث إن القمة تجعل المقطع أوفر المكونات حظا من البروز أو الجهارة. ومعنى جهارة العنصر الصوتي هي "علوه بالنسبة للعناصر الأخرى المتساوية معه في الطول والنبر ودرجة الصوت، Pitch"[16].

– إذا كان اللغويون قد اشترطوا في قمة المقطع أن تكون صوتا واحدا، فإن هذا الشرط لا يتوفر في البادئة والخاتمة، إذ يمكن لكل منها أن يكون صوتا واحدا أو عنقودا صوتيا، وتختلف اللغات في هذا اختلافا كبيرا؛ ففي الروسية والتشيكية مثلا، قد تحوي بدايات المقاطع من صوت إلى أربعة أصوات، وقد تختفي كلية، وفي الانجليزية يمكن للبادئة أن تشتمل على ثلاثة أصوات مثل Strange، ويمكن للخاتمة أن تشتمل على أربعة أصوات مثل Sixths[17].

أما المقطع في العربية فيتميز بمجموعة من الخواص يمكن تلخيصها في الآتي:

1– يتكون المقطع في العربية من وحدتين صوتيتين أو أكثر إحداهما حركة، مما ينفي وجود مقطع مكون من صوت واحد أو مقطع خال من الحركة، فصامت "القاف" مثلا لا يمكن أن يشكل وحده مقطعا، كما لا يشكله صائت مثل الكسرة /ـِـ/، ولكن عند تركيبهما نحصل على مقطع هو /قِ/ مكون من صامت وصائت.

2- يبدأ المقطع في العربية بصوت صامت يتبعه صائت دائما، ولا يجتمع صوتان صامتان في أول المقطع، وهو ما كان علماء العربية قديما يعبرون عنه بقولهم: (لا يُبْتَدَأُ بساكن)[18].

3- لا يبدأ المقطع في العربية بصوت صائت، بل يكون الصوت الصائت تاليا للصامت في المقطع دائما. والذي قرره تمام حسان من وجود مقطع في العربية مكون من صائت يتبعه صامت، ومثل له بأداة التعريف (ال) لا يصح إلا إذا أُسقطت همزة الوصل واحتسبت الحركة التي تليها فقط، وهذا يتناقض مع ما قرره علماء العربية منذ القديم من كون أداة التعريف تتكون من همزة متبوعة بحركة قبل اللام، لكنها همزة وصل تسقط في درج الكلام وتثبت في أوله.

4- لا ينتهي المقطع في العربية بصوتين صامتين إلا في سياقات معينة، أي عند الوقف أو إهمال الإعراب، فكلمة "مَجْدٌ" مثلا ينطق مقطعها الأخير"دُنْ". ويرمز له بالرمز (ص ح ص) أي (صامت، حركة، صامت) . وعليه تكون الكلمة مؤلفة من مقطعين هما: "مَجْ"و"دُنْ".أما عند الوقف أو إهمال الإعراب فالكلمة السابقة تنطق"مَجْدْ" ويترتب عن ذلك أنها تصبح ذات مقطع واحد ينتهي بصامتين، ويرمز له بالرمز (ص ح ص ص) .

5- غاية تشكيل المقطع أربع وحدات صوتية بحسبان الحركة الطويلة وحدة واحدة. وأشكال المقاطع متنوعة، كما أنها تختلف من لغة إلى أخرى تبعا لقواعد التشكيل الصوتي في كل لغة، حيث ذكر علماء الأصوات أشكالا عديدة ومتنوعة مأخوذة من أشهر اللغات المدروسة، وذلك بالنظر في المقطع من زوايا ثلاث تتلخص في:

أولا: النظر إلى مكونات المقطع (الصوامت والصوائت)، وقد أفرز عدة أشكال أهمها[19]:

- أن يكون المقطع مؤلفا من صامت واحد فقط من نوع (ص)، كما في العبارة الإنجليزية it is terrible ، وذلك عند نطقها بسرعة s'terrible وتكتب s- terrible.

- وقد يكون مؤلفا من صامتين، أي من نوع (ص ص)، ومثاله في الإنجليزية المقاطع المنتهية بـ(m) أو (n) أو (l) في كلمات مثل:cotton وapple وbotton .

- وقد يكون مؤلفا من صائت واحد، أي من نوع (ح)، ومثاله من الإنجليزية a name، حيث يشكل الصائت (a) مقطعا مستقلا، وهو عبارة عن أداة دالة على التنكير. ومثاله في الفرنسية (a,un) وقد قدم بايك (Pike) عشرة أشكال أخرى من المقاطع، تتفاوت اللغات في استعمالها.

ثانيا: النظر في طبيعة الصوت الذي ينتهي به المقطع إن كان صامتا أو صائتا، والذي يحدد الأنواع التالية :

- مقطع مفتوح: إذا انتهى بصائت، طويلا كان أم قصيرا، نحو حرف الجر(لِ)، ويرمز له بالرمز (ص ح) أو (cv)[20].

- مقطع مغلق: إذا انتهى بصامت مثل(هَلْ – عَنْ..)، ويرمز له بالرمز(ص ح ص) أو (cvc).

- مقطع مضاعف أو مزدوج الإغلاق: إذا انتهى بصامتين، وذلك في نهاية الكلمات عند الوقف أو إهمال الإعراب مثل: (وَقْتْ- مَجْدْ- بَحْرْ..) ويرمز له بالرمز (ص ح ص ص) أو (cvcc).

ثالثا: النظر في عدد الأصوات المؤلفة للمقطع، والذي يحدد الطول والقصر، وعليه فالمقطع إما: قصير أو متوسط أو طويل، على النحو التالي:

– مقطع قصير: وهو ما تألف من صامت وصائت قصير(CV)، وهو وارد في كل اللغات، نحو المقاطع الثلاثة في كلمة (كَتَبَ).

– مقطع متوسط: وهو ما تألف من صامت وصائت طويل نحو (في) أو من صامتين وصائت قصير، نحو (قُلْ– هَلْ) (CVC).

– مقطع طويل: وهو ما تألف من صامتين أو أكثر مع صائت طويل نحو (قَالْ– عَادْ) ورمزه (CVVC)، أو من ثلاثة صوامت مع صائت قصير نحو (مَهْدْ– فَرْدْ...) ورمزه (CVCC) [21]وأشكال المقاطع في العربية حسب العديد من الدارسين المحدثين خمسة تظهر في الأنماط التالية[22]:

- صامت+ صائت قصير (ص ح) أو (CV) وهو مقطع قصير مفتوح.
- صامت+ صائت طويل (ص ح ح) أو (CVV) وهو مقطع متوسط مفتوح.
- صامت+ صائت قصير+ صامت (ص ح ص) أو (CVC) وهو مقطع متوسط مغلق.
- صامت+ صائت طويل+ صامت (ص ح ص ص) أو (CVVC) وهو مقطع طويل مغلق.
- صامت+ صائت قصير+ صامت+ صامت (ص ح ص ص) أو (CVCC) وهو مقطع طويل مضاعف الإغلاق.

والأنواع الثلاثة الأولى من المقاطع العربية هي الأكثر شيوعا، إذ تكوّن الكثرة الغالبة من الكلام العربي، أما النوعان الأخيران فقليلا الشيوع، ولا يكونان إلا في أواخر الكلمات وحين الوقف[23].

يدخل نمط المقطع الأول في تشكيل أغلب الأفعال الثلاثية المجردة الواردة في صيغة الماضي، ومنها تحديدا الأفعال الثلاثية الصحيحة مثل(ذَكَرَ– غَفَرَ...). فكل وحدة لغوية من هذه الوحدات تتألف من ثلاثة مقاطع، على النحو (ص ح/ ص ح/ ص ح) أو (CV/CV/CV).

ويدخل النمط الثاني من المقاطع في تشكيل وحدات لغوية كثيرة، منها خاصة الأفعال الثلاثية المعتلة، نحو (بنى– رأى– علا ...) فالصامت الثاني مع الألف المقصورة (حركة طويلة) يشكلان المقطع المتوسط المفتوح (ص ح ح).

أما أنماط المقاطع الساكنة فتدخل في تشكيل غالبية الكلمات العربية، وترد خاصة في صدارة الوحدات اللغوية الدالة، وتحديدا النمط (ص ح ص). ومن أمثلته المقاطع الأولى من الكلمات التي تأتي على صيغة (أَفْعَل)، نحو (أعمق– أشمل– أهدى– أكمل...).

وعلى هذا النمط من المقاطع المغلقة، تكثر المباني الصرفية أحادية المقطع مثل: (مَنْ– عَنْ– مِنْ– هَلْ– بَلْ...).

في حين أن النوع الثاني والثالث من المقاطع المغلقة وهي على التولي (ص ح ص ص) و(ص ح ح ص) أقل شيوعا في تأليف الكلمات العربية، حيث يرتبط وجودهما بحالات محددة كالوقف أو إهمال الإعراب. ومثال الأول منهما الكلمات المصادر التي تأتي على صيغة (فَعْلْ) نحو (مَهْدْ– بَحْرْ– مَيْلْ– فَخْرْ...)، وهي كلمات أحادية المقطع. أما الثاني فيكمن التمثيل له بالكلمات (دالٌّ– عامٌّ– هامٌّ– بارٌّ...)، وهي أيضا كلمات أحادية المقطع، وفي الكلمات ثنائية المقطع نحو المقاطع الأخيرة من الكلمات (مَكَان– بِنَاء– رِمَاح– مَجَال...)، مع ملاحظة أن

العربية تميل إلى رفض هذا المقطع في عدد من المواقع، وذلك بتحويله إلى مقطع من نوع (CVC)، كما يحدث في جزم الأفعال المعتلة نحو " لم يقم"، فأصل الكلمة قبل الجزم "يقوم" وهي تتألف من مقطعين (CV/CVVC)، وبعد الجزم صارت مؤلفة من مقطعين (CV/CVC).

التقنين المقطعي في الدرس العربي القديم:

لقد عرض بعض الباحثين العرب في العصر الحديث لمفهوم المقطع في التراث اللساني العربي، منهم عبد السلام المسدي الذي يقرر بأن علماء العربية كان لهم إلمام جيد بهذا المفهوم وإن لم يخصصوا له حيزا مستقلا في تراثهم، من ذلك أن الفارابي (ت339هـ)، وابن سينا (ت428هـ)، والقاضي عبد الجبار(ت415هـ)، وابن رشد (ت595هـ) عرفوا أن المقطع يتألف من الحرف المصوت (الصائت) وغير المصوت (الصامت)، كما أن بعض هؤلاء كابن سينا ألم بأنواع المقطع الرئيسة، والتي تعادل في الدرس الصوتي الحديث: المقطع الأول (CV) والمقطع الثاني (CVV) والرابع (CVVC). أما ابن رشد فيعبر تعبيرا صريحا عن مفهوم المقطع، إذ يوظفه بمعنى اجتماع صامت وصائت، كما يستخدم مصطلح (السلابي) المعرب من (Sullabé) اليونانية، والذي يدل على الضم والجمع [24].

اللافت للنظر أن بعض الباحثين يؤكد إعراض الدارسين المحدثين عن الإفادة من هذه المعرفة، ويُرْجِعُ ذلك إلى صعوبة إدراكها، مع التنبيه على أن هذا الإعراض لم يترتب عليه أي نقص ملحوظ في دراسة العربية وفهم أنظمتها لدى القدامى [25].

والجدير بالملاحظة أن مصطفي حركات يؤكد على أن مفهوم المقطع في الدرس الصوتي الحديث مكافئ لمفهوم الساكن والمتحرك في العروض العربي، ويبرهن على ذلك بطريقة رياضية لا تحتمل الشك.

وقبل أن يثبت هذا التكافؤ يقدم انتقادا شديدا لما يقرره المستشرقون في هذا المجال ومن حذا حذوهم من المقلدين العرب؛ إذ يرى أن هؤلاء قد أعطوا أهمية كبرى لمفهوم المقطع، أهمية لا يستحقها، كما زعموا أن الوصف اللغوي العربي اشتكى من ضعف كبير ناتج عن جهل العرب لمفهوم المقطع. يقول "...فالألماني "**فايل**" يزعم أن العروض العربي يحتوي على خطإ أساسي يرجع إلى طريقة الكتابة من حيث إهمالها للحركات، وأن العروضيين العرب حاولوا التغلب على ذلك بفكرة الأسباب والأوتاد، ولكن هذه الأسباب والأوتاد ليست في رأيه عناصر التفاعيل، وإنما عناصرها هي المقاطع الطويلة والقصيرة. وحذا حذو المستشرقين بعض الباحثين العرب مثل شكري محمد عياد الذي كتب في دراسته **موسيقى الشعر العربي** ما يلي: لقد نظرتْ هذه الدراسات (أي الدراسات الحديثة) إلى الأجزاء التي ردت إليها التفاعيل — وهي الأسباب والأوتاد– فوجدتها غير صالحة لتحليل الأصوات اللغوية. أما إبراهيم أنيس فإنه يقول في كتابه **موسيقى الشعر**: لقد نهج الخليل في عروضه نهجا خاصا غير مؤسس على العلمية من الناحية الصوتية، وإننا حين نحلل ما سماه بالتفاعيل باحثين عن الأسس التي تخضع لها نصطدم بأمور متناقضة، فيها ناحية بعيدة عن الناحية الموسيقية والترتيب المقطعي للكلام"[26].

ثم يعلق على ذلك بقوله: "وهذه الآراء وهذا الاعتماد السطحي على ما يُزعم أنه علم حديث، ناتج في رأينا عن معرفة المستشرقين للصوتيات معرفة ضعيفة، هزيلة، وعن مركبات نقص ثقافية حضارية "[27].ثم يقدم برهانا

بسيطا وسهلا على تكافئ النظامين، حيث يقول تحت عنوان: المقاطع ونظرية الساكن والمتحرك: إذا رجعنا إلى نظرية الساكن والمتحرك فإننا نلاحظ ما يلي[28]:

أ- المتحرك هو حرف متبوع بحركة، فإذا رمزنا له بالواحد فإننا نحصل على التقابل:

1 ← ك ف (أي cv).

ب- الساكن هو حرف غير متبوع بحركة فإذا رمزنا له بالرمز:0 فإنه يكون لدينا:

0 ← ك (أيc).

وعند تقسيمنا لكلمة (مَزْرَعَةٌ) إلى مقاطع فإننا نحصل على:

مَزْ + رَ+ عَ + ـةٌ

ك ف ك + ك ف + ك ف + ك ف ك ← (1)

وبالسواكن والمتحركات فإن التقطيع يكون كالآتي:

01 + 1 + 1 + 01 ← (2)

فلو عوضنا المتحرك 1 بـ (ك ف) والساكن 0 بـ (ك) في (2) فإننا نحصل على:

ك ف ك + ك ف + ك ف + ك ف ك ← (3)

والسلسلة (3) هي بالضبط السلسلة (1).

أهمية التحليل المقطعي في تفسير الظواهر الصرفية:

مما لا شك فيه أن الدراسة المقطعية لها دورها في معالجة قضايا لغوية كثيرة، وتفسيرها تفسيرا أقرب إلى طبيعة اللغة، خاصة منها تلك التي تتعلق بقواعد الدرس الصرفي والتي يمكن إيجازها في معالجة ظاهرتين هامتين هما:

1- همزة الوصل:

يقول ابن جني في كتابه المنصف:"اعلم أن ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة تَوَصُلا إلى النطق بالساكن، وهربا من الابتداء به، إذ كان ذلك غير ممكن في الطاقة فضلا عن القياس"[29]. و الأفعال التي تدخل عليها همزة الوصل فعل الأمر عندما يحذف منه حرف المضارعة ويبقى أوله ساكنا، فصياغة الأمر من المضارع تتم وفق القاعدة التالية:

- يحذف حرف المضارعة، ثم يبنى على ما يجزم به مضارعه، نحو يتعلم ويتدرب، فالأمر منهما: تعلمْ وتدربْ. أما الفعل (يُقبل) مثلا فعند حذف حرف المضارعة منه يصبح أوله ساكنا أي (قْبِلْ)، أي أن هذا الحذف يؤدي إلى تشكل مقطع في بداية الفعل فيه صوتان صامتان نمطه (ص ص ح ص)، وهو مقطع غير جائز في نظام المقاطع المشكلة لبنية الوحدات اللغوية في العربية، وعليه لا بد من خطوة ثالثة في هذا النوع من الأفعال، وهي إدخال همزة وصل مع حركتها والتي تشكل مقطعا من نوع (ص ح)، فيصير الفعل (أَقْبِلْ)، إذ يتشكل حينئذ من مقطعين من النوع (ص ح ص). وهو أكثر المقاطع شيوعا في بناء الكلمات العربية.

وهكذا يتضح من هذا المثال أن زيادة همزة الوصل في أول فعل الأمر ضرورة اقتضتها طبيعة التأليف المقطعي للكلمة العربية، وهذا يصدق على جميع الكلمات التي تدخل عليها همزة الوصل[30].

2–التقاء الساكنين:

يذهب علماء العربية إلى عدم جواز التقاء الساكنين إلا في حالتين:

الأولى: حالة الوقف كما في الكلمتين (فصْلْ) و(هزْلْ) في قوله تعالى: **(إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَصْلٌ (13) وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ (14))** الطارق.

الثانية: عندما يكون الساكن الأول حرف مد (صائت طويل)، وبعده حرف مشدد، نحو كلمة: (الضَّالِّينْ) من قوله تعالى: **(صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ)** الآية (7) من سورة الفاتحة، وكلمة:(أَتُحَاجُّونِي) من قوله تعالى: **(وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ ۚ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ ۚ)** الآية 80 من سورة الأنعام.

وباستثناء هاتين الحالتين يجب التخلص من التقاء الساكنين، وذلك بتحريك الساكن الأول إن كان حرفا صحيحا (أي صوتا صامتا)، وحذفه إن كان حرف مد (صائت طويل).

أ– إذا كان الحرف الأول صحيحا:

يحدث أن يلتقي ساكنان أولهما صوت صامت، وذلك في كلمة واحدة أو في كلمتين متجاورتين. ومثاله في الكلمة الواحدة الفعل المضارع المشدد في آخره نحو (يَشُدُّ)، والذي يتشكل من المقاطع التالية (ص ح/ ص ح ص/ ص ح)، فعند دخول أداة الجزم عليه يصبح على الشكل (لم يَشُدْدْ) حيث تختصر مقاطعه الثلاثة في مقطعين هما (ص ح/ ص ح ص ص) والثاني منهما لا يجوز إلا في حالة الوقف. لذلك تسلك العربية طريقين للتخلص من هذا المقطع:

– إما بإعادة الفعل إلى بنيته المقطعية الأصلية (لم يَشْدُدْ) فتكون مقاطعه على النحو الآتي: (ص ح ص/ ص ح ص)، وهي من المقاطع المقبولة في تشكيل الوحدات صرفيا.

– وإما بإضافة حركة في آخره لتغيير بنية المقطع المرفوض وإعادة تشكيله، فتصبح صيغة الفعل (لم يَشُدْدَ– يَشُدَّ)، فيكون مؤلفا من ثلاثة مقاطع هي:(ص ح/ ص ح ص/ ص ح).

ومثال التقاء الساكنين في كلمتين وأولهما صوت صامت: (من الله) و(عن المسجد)، حيث يتشكل المقطع (ص ح ص ص) وذلك عند وصل الكلمة الأولى بالثانية وسقوط همزة الوصل وهو ما لا يقبله النظام المقطعي للعربية إلا في حالة الوقف، وقد حدث هذا في درج الكلام، وعليه لا بد من تحريك الساكن الأول، فيتشكل حينئذ من الساكنين والحركة مقطع من نوع (ص ح ص).

ب– إذا كان الساكن الأول حرف مدّ:

قد يلتقي ساكنان الأول منهما حرف مدّ (صائت طويل)، ويكون ذلك أيضا في كلمة واحدة وفي كلمتين. ومثال ما جاء في كلمة واحدة اتصال تاء التأنيث الساكنة بالفعل الماضي المعتل بالألف نحو (صَلَّى) و(دَعَا)، فيصبح الفعلان: (صَلَّاتْ) و(دَعَاتْ)، فيتشكل المقطع المرفوض والذي نمطه (ص ح ح ص)، مما جعل العربي يعيد صياغة التأليف المقطعي للكلمة وذلك بتقصير صوت المد، فيتحول هذا المقطع إلى النمط المقبول في العربية وهو (ص ح ص)، ويصير الفعلان: (صَلَّتْ) و(دَعَتْ). وهو ما عبّر عنه علماء العربية قديما بحذف حرف المد وبقاء الحركة تدل عليه.

ويحدث مثل ذلك في الفعل المضارع المعتل العين مثل يقول ويبيع إذا دخله جازم أيضا[31].

– أما ما جاء في كلمتين فمثاله ما ورد في قوله تعالى: (**وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ**) الآية 56 من سورة يوسف، وقوله تعالى: (**وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ**) الآية 20 من سورة يس،حيث يتشكل المقطع (ص ح ح ص) في درج الكلام بعد سقوط همزة الوصل، وهو ما لا يجوز، فيحدث تقصير صوت المد للحصول على المقطع الجائز وهو (ص ح ص).

ويظهر المقطع المرفوض أيضا في نداء المحلّى بال التعريف، والجدير بالذكر أن علماء العربية قديما يقررون أن الاسم المحلى بال التعريف لا ينادى بـ (يا) البتّة، ويعللون ذلك بأن فيه جمعا بين أداتي تعريف، وهذا لا يكون إلا للضرورة الشعرية.

غير أن الدراسة الصوتية المقطعية تقدم تفسيرا لهذا المنع يخالف التفسير السابق، مع الاتفاق على المنع من حيث المبدأ، فهذا المنع سببه صوتي يتعلق بتشكل المقطع المرفوض بعد اتصال أداة النداء المكونة من المقطع المفتوح (ص ح ح) على لام التعريف بعد سقوط همزة الوصل كما في (يا الْحَارِثْ) فيتشكل المقطع (ص ح ح ص) وهو مقطع غير جائز في العربية، مما يدفع إلى تعميم رفضه حتى في الكلمات التي تختفي فيها لام التعريف، ويترتب عنها تكوين مقطع طويل مغلق جائز في مثل كلمة (الرجل)، ففي النداء نقول (يا الْرَّجُلْ) مع سقوط لام التعريف فيتشكل مقطع جائز هو (ص ح ح ص)، لأن المقطع التالي يبدأ بصامت يماثل الصامت الذي أغلق المقطع المذكور، وهو شرط من شروط جوازه[32].

علاقة النبر ببعض قضايا الدرس الصرفي:

تعريف النبر: يختلف اللغويون في إعطاء مفهوم دقيق ومحدد للنبر، ويقر بعضهم بصعوبة تعريفه[33]، بالرغم من كونه ملمحا صوتيا بارزا في اللغات الإنسانية؛ إذ لا تكاد تخلو منه أي لغة.

ويظهر هذا الأمر في اجتهادات اللغويين المتنوعة والمتباينة في محاولات ضبطه بحدود معينة، وهي–في اعتقادي– غاية لا تزال صعبة المنال، على الأقل بالنسبة للغويين العرب المحدثين، الذين حاولوا أن يعقدوا للنبر في العربية اعتمادا على تعريفات منقولة في أغلبها عن اللغويين الغربيين المتخصصين في صوتيات لغاتهم، وذلك لغياب مرجعية معرفية في التراث العربي –حسب رأيهم– يمكن الاعتماد عليها.

وأهم ما قيل في تعريف النبر ينبني إجمالا إما على اعتبارات فيزيولوجية، وإما على اعتبارات أكوستيكية تتعلق بالانطباع السمعي.

ومما قيل في تعريف النبر اعتمادا على المعطيات الفيزيولوجية ما يلي: "هو اسم يعطي للجهد العضلي الأقوى الذي يمكن أن نشعر به متصلا ببعض المقاطع في مقابل مقاطع أخرى"[34]

وأيضا:"النبر إضافة كمية من الطاقة الفيزيولوجية لنظام إنتاج الكلام... موزعة على القنوات الرئوية والتصويتية والنطقية"[35].

إن الاعتماد على المعطيات الفيزيولوجية يعني التركيز على آلية عمل أعضاء آلة التصويت؛ "ففي إنتاجية الكلام يتخذ تيار الزفير صورة دفعات ذات طبيعة إيقاعية تتفاوت قوة وضعفا، وترتبط هذه الدفعات بخفقات صدرية يتم على أساسها انتظام أصوات الكلام في مجموعات نفسية)[36].

فاستخدام مصطلحات مثل:الجهد العضلي، القنوات الرئوية، الخفقات الصدرية، الطاقة الفيزيولوجية... تدل في مجملها على حركية أعضاء الجهاز التصويتي، إذ تقوم بعمليات فيزيولوجية تتجاوز العمليات العادية في إحداث التنفس، وتتجاوز في نطق المقطع المنبور العمليات النطقية المعتادة في إحداث سواه من المقاطع المجاورة في الكلام المتصل.

فالنبر بهذا المعنى هو بذل مجهود عضلي أكبر في جهاز التصويت، يتبدى في النشاط الإضافي للأعضاء المنتجة للأصوات، الحجاب الحاجز الذي يقوم بضغط أكبر على الرئتين، فيندفع هواء الزفير بقوة عبر القصبة الهوائية، وخلال صندوق التصويت(الحنجرة)، سواء أدى إلى تذبذب الوترين في حال تقاربهما عند الشد، أو عدم تذبذبهما حال انفراجهما، مما يؤدي إلى بروز بعض المقاطع الصوتية في الكلام المتصل دون بعضها الآخر، وهو ما عبر عنه إبراهيم أنيس بقوله:" نشاط في جميع أعضاء النطق في وقت واحد. فعند النطق بمقطع منبور نلحظ إن جميع أعضاء النطق تنشط غاية النشاط، إذ تنشط عضلات الرئتين نشاطا كبيرا، كما تقوى حركات الوترين الصوتيين ويقتربان أحدهما من الأخر ليسمحا بتسرب أقل مقدار الهواء فتعظم لذلك سعة الذبذبات، ويترتب عليه أن يصبح الصوت عاليا واضحا في السمع، هذا في حالة الأصوات المجهورة، أما مع الأصوات المهموسة، فيبتعد الوتران الصوتيان أحدهما عن الآخر أكثر من ابتعادهما في الصوت المهموس غير المنبور، وبذلك يتسرب مقدار أكبر من الهواء"[37].

الملاحظ أن هذا التعريف يشير إلى خاصية أكوستيكية تتمثل في ارتفاع شدة الصوت عند النطق بالمقطع المنبور. وقد فسر إبراهيم أنيس هذا الارتفاع بزيادة سعة الذبذبات الصوتية الناتجة عن حصر الهواء الخارج من الرئتين على مستوى الوترين الصوتيين، حيث يقتربان من بعضهما اقترابا شديدا لا يترك إلا منفذا ضيقا لمرور بعض هواء الزفير، فيترتب على ذلك أن يكون الصوت عاليا واضحا في السمع، وهذا في حالة الأصوات المجهورة، ولكنه لا يقدم تفسيرا مقنعا لزيادة سعة الذبذبات في حال انفراج الوترين والسماح لهواء الزفير بالتدفق إلى تجاويف ما فوق الحنجرة في حالة النطق بالأصوات المهموسة.

والذي يبدو أن الأمر عنده في الحالتين سواء؛ بحيث أن مرور بعض هواء الزفير عبر منفذ ضيق عند اقتراب الوترين، يعادل تدفقه بكمية أكبر عند انفراجهما بحيث يحدث ارتفاع شدة الصوت، مما ينتج عنه ما يسمى بالمقطع المنبور.

والواقع –حسب بعض الدراسات المختبرية[38]– أن درجات ارتفاع الصوت تتفاوت في المقاطع المنبورة، وحتى بالنسبة للمقطع الواحد اعتمادا على مكوناته الصوتية؛ فقد سبق الذكر أن النواة في المقطع (أي الصوت المقطعي) تجعل منه دائما أوفر مكونات المقطع حظا من البروز(Prominence) والجهارة (Sonority). وتبني هذه الخاصية أساسا على تحديد سلم الجهارة الذي يتوزع فئات الأصوات اللغوية، وينزلها في منازل تتعاقب صعودا وهبوطا حسب درجة جهارتها، إذ يأتي في أعلى سلم الجهارة الحركات، لتميزها عموما بالوضوح السمعي قياسا إلى باقي الأصوات، تليها الانزلاقيات (أنصاف الصوائت) ثم الموائع،...

ويأتي في أدنى سلم الجهارة ما يسمى بالوقفيات الاحتكاكية والوقفيات. ومعلوم أن كل الصوائت وأيضا الانزلاقيات أصوات مجهورة، بينما الاحتكاكيات والوقفيات الاحتكاكية هي صوامت بعضها مجهور والبعض الآخر

مهموس، مما يمكن أن يفسر الاختلاف في درجة علو الصوت بين الصوائت والصوامت التي تدخل في تشكيل المقطع المنبور.

ومما قيل في تعريف النبر اعتمادا على الخصائص الأكوستيكية ما ذكره مختار عمر:"النبر انطباع من طاقة زائدة في النطق للمقطع المنبور، ينتج عنها نطق المقطع أعلى وأطول من المقاطع الأخرى في نفس الكلمة"[39].

وفي وصف كيفية إحداثه يقول:"المقطع المنبور بقوة ينطقه المتكلم بجهد أعظم من المقاطع المجاورة له في الكلمة أو الجملة. فالنبر إذن نشاط ذاتي للمتكلم ينتج عنه نوع من البروز Prominence لأحد الأصوات أو المقاطع بالنسبة لما تحيط به، أما الأثر السمعي المرتبط بالنبر فهو العلو Loudness"[40]

المصطلحات الموظفة في هذا التعريف مثل: الطاقة، العلو، والطول، هي محددات فيزيائية ترتبط أساسا بالصوت اللغوي وخصائصه الأكوستيكية.

معنى ذلك أن الجهد العضلي المبذول، والآثار الأكوستيكية الناتجة عنه . وجميعها محددات بارزة للنبر. قابلة للإدراك من قبل الناطق باللغة المعينة، بل إن الناطق بلغته يشعر بوجود النبر، ويعرف مواضعه في الكلام المتصل، بدليل أن تغيير مواضع النبر في اللغة المعينة من قبل الأجنبي، تحت تأثير لغته الوطنية، يؤذي أذن السامع لخروجه عن المعيار اللغوي.[41]

وقد أشار عدد من اللغويين إلى تلك الآثار الأكوستيكية التي تصاحب الأصوات كعلامات مميزة، منها ما ذهب إليه مصطفى حركات في قوله: "النبر وسيلة صوتية نبرز بواسطته عنصرا من السلسلة قد يكون مقطعا أو لفظا أو جملة، والنبر يكون بواسطة الشدة في النطق أو ارتفاع النغمة أو المد"[42].

ولخصها آخر بقوله:"... ويتم ذلك بتغير في قوة المقطع المعني و/أو ارتفاعه و/أو مدته"[43].

والعلو أو الارتفاع من الناحية الفيزيائية يتحدد بسعة الذبذبة التي ترتبط بضغط الصوت، وهو انحراف عن ضغط الهواء الجوي المحيط، يرجع إلى إزاحة جزيئات الهواء... وهذا الاتساع يرتبط من جهة الإدراك بعلو الصوت Loudness[44]، حيث يمثل بمنحنى الطاقة الصوتية التي تبلغ خدها الأقصى عند الذروة في المنحنى.

أما الشدة في النطق أو القوة . حسب التعريفات السابقة فأعتقد أنها تشير إلى درجة الصوت، التي ترتبط أساسا بزيادة تواتر نغمة الأساس (النغمة الحنجرية)، والناتجة عن الزيادة في سرعة تذبذب الوترين الصوتيين، وتترجم فيزيائيا بعدد الدورات في الثانية إذ يشار إليها بمصطلح التردد والذي يتناسب تناسبا طرديا مع حدة الصوت؛ فكلما كان التردد أكبر كلما كان الصوت أكثر حدة.

وعليه فإن التردد Frequency يحدد درجة الصوتPitch التي يسمعها الإنسان [45]في حين أن الاتساع يحدد علو الصوت، وهو كسابقة يتناسب طرديا مع العلو، فكلما زادت سعة الذبذبة الصوتية كان الصوت أعلى.

وعلو الصوت يتعلق أساسا بالقوة المطبقة على جزئيات الهواء، ويرى اللغوي "أرنست بولجرام" أن ضرورة التمييز بينهما ترجع إلى سلوك الأذن؛ فالأذن لا تترجم كل زيادة في القوة إلى زيادة مساوية رياضيا في العلو، وهذا التحريف –حسب بولجرام– الذي تمارسه الأذن لا يرى بطريقة واحدة مع كل مستويات التردد، ومثال ذلك أن القوة إذا نقصت فإن النغمات ذات التردد العالي تسمع على أنها أعلى من النغمات ذات التردد المنخفض، وهذا

في اعتقادي يفسره حدة الصوت الناتجة عن التواتر المرتفع. أما إذا زادت القوة، فإن كل النغمات التي تتساوى في القوة تكون متساوية في العلو بقطع النظر عن اختلاف التردد[46].

هذه الخاصية الفيزيائية قد تفسر ما ذهب إليه مختار عمر من أنه في بعض الأحيان يصعب أو حتى يستحيل على السامع أنه يتبين موقع النبر القوي، والسبب – في نظره– أن العلو جزء من حقيقة الصوت، وأن الصوت المنبور بقوة قد يكون أقل علوا من صوت آخر منبور بضعف[47].

وعليه فإن العاملين السابقين (الشدة والعلو) غير كافيين لتمييز النبر، أما العامل الثالث وهو المد والذي يرتبط أساسا بالزمن، فقد يكون العامل الأهم والحاسم في تحديد النبر، وذلك لأن اللغويين يقررون وقوعه في الاستعمال، وأن الوظيفة تنسب إليه، ويسمى به النبر(نبر طول أو نبر كمية) Quantitative Stress، وبالفرنسية Accent temporal ou accent de quantité[48]

يقول فراي:"... إن الطول يقوم بدور هام في تمييزات أدائية أخرى، وبخاصة تمييزات النبر في لغات معينة، ففي الألمانية والإنجليزية المقاطع المنبورة–بانتظام– على حركات ذات طول أكبر من مقابلاتها في المقاطع غير المنبورة"[49].

لأجل ذلك نرى أن بعض اللغويين المحدثين يتوسعون في بيان العناصر الصوتية التي يتحدد بها النبر، بل يذهبون إلى أبعد من هذا وهو إمكانية اجتماع وتضافر أكثر من عنصر واحد في بيان هذه الظاهرة، يقول أحدهم:"النبر هو إبراز جزء من الكلام –نسبيا– بوسيلة صوتية، جذبا للسامع، ولفتا إلى أهميته، وهذه الوسيلة قد تكون شدة Intensiny، أو حدة Pitch، أو طولا Lenght، أو لونا Color ... وقد يجتمع عنصران من هذه العناصر في تحقيق الإبراز.. "[50].

كما أن اللغات تتفاوت في استعمال هذه الظاهرة، وقد تتباين "وليس معنى إيثار اللغة وسيلة معينة أن العناصر الأخرى لا تؤثر في عملية النبر، فهي تسهم إسهاما قد يكون صغيرا، وقد يكون كبيرا، لدرجة أن تقوم وسيلتان–بمستوى واحد– في تحقيق النبر، كما أن النبر يحدث بوسيلة غير التي ذاعت وغلبت"[51].

قواعد النبر ومواقعه في اللغة العربية:

اللغة العربية ليست بدعا من القول، فهي كغيرها من اللغات لا تشذ عن القاعدة العامة، والنبر فيها قد يتحقق بوسيلة من الوسائل السابقة، أو بتضافر بعضها مع البعض الآخر.

واللافت للنظر أن أغلب الدارسين العرب اعتمدوا على المعطى الأكوستيكي المحدد بالشدة والعلو الصوتيين، وبناء عليه وضعوا القواعد العامة المحددة لمواضع النبر في العربية. وتغاضوا عن أهم العوامل وهو المد الزمني أو الطول، ربما لأن المد في العربية مسألة تم الحسم فيها على أنها ظاهرة تقطيعية فونيمية، سواء أتعلق الأمر بمد الصوائت (حروف المد) أم بمد الصوامت (التشديد)، فهي على حد سواء تحظى برسم كتابي يظهر على مستوى التقطيع، مما جعل أغلب الباحثين يتعاملون معها كفونيمات مميزة، قادرة على التفريق بين المعاني، شأنها شأن غيرها من الفونيمات.

لذلك اعتمد المقعدون للنبر في العربية على الشدة الصوتية والعلو كعاملين أساسيين في تحديد مواضع النبر بأي شكل كان، حتى وإن كنا لا ندرك أكثر تلك المواضع في واقع استعمالنا للغة، متكلمين كنا أو مستمعين.

كما أن هؤلاء الدارسين لم يبيّنوا الأساس المعتمد في تحديد مواضع النبر في العربية، ما إذا كان يستند إلى تحليل مختبري، أم أنه لا يتجاوز حدود الانطباع السمعي؟

وللتدليل على ذلك يمكننا تتبع ما أقره اللغويون العرب، وعلى رأسهم إبراهيم أنيس، باعتباره من الأوائل المنظرين للنبر في العربية، وقد تبعه أغلب الدارسين فيما ذهب إليه، حيث يقول: "لمعرفة موضع النبر في الكلمة العربية ينظر أولا إلى المقطع الأخير، فإذا كان من النوعين الرابع والخامس [52]،كان هو موضع النبر، وإلا نظر إلى المقطع الذي قبل الأخير، فإذا كان من النوع الثاني والثالث حكمنا بأنه موضع النبر، أما إذا كان من النوع الأول نظر إلى ما قبله، فإذا كان مثله أي من النوع الأول أيضا، كان النبر على هذا المقطع الثالث حين نعد من آخر الكلمة، ولا يكون النبر على المقطع الرابع حين نعد من الآخر إلا في حالة واحدة، وهي أن تكون المقاطع الثلاثة التي قبل الأخير من النوع الأول[53]". وهذا ما ذهب إليه مختار عمر أيضا، وقد أضاف إلى القواعد السابقة مجموعة قواعد أخرى يمكن تلخيصها في الآتي[54]:

1- ينبر المقطع الأخير من الكلمة إذا كان مقطعا كبيرا أي من أحد النوعين:

أ-س ع ع س مثل: نستعين= س ع س/ س ع/س ع ع س أو

ب-س ع س س مثل: يستقر= س ع س/ س ع/س ع س س.

2-ينبر المقطع قبل الأخير إذا كان:

أ-مقطعا متوسطا أي من أحد النوعين(س ع س أو س ع ع):

*س ع س مثل: استفهم= س ع س/ س ع س/ س ع س.

*س ع ع مثل: ينادي= س ع/ س ع ع/ س ع ع.

ب- مقطعا قصيرا(من نوع س ع) مبدوءا به الكلمة مثل: فقط = س ع/ س ع س

ج- مقطعا قصيرا(من نوع س ع) مسبوقا بصدر إلحاقي مثل يكتمل= س ع س/ س ع/س ع س.

3- ينبر المقطع الذي يسبق ما قبل الآخر(الثالث من الآخر) إذا كان المقطع الأخير من النوع المتوسط، والذي قبل المقطع الأخير من النوع القصير ويشمل ذلك حالتين:

أ- س ع+ س ع س مثل: علّمك= س ع س/ س ع/س ع س.

ب- س ع + س ع ع مثل: علّموا= س ع س/ س ع/ س ع ع.

الجدير بالملاحظة أن بعض هذه المقاطع ظهر النبر فيها متصلابمواقع المد، سواء أكان صائتا كما في كلمة "نستعين" لوجود ياء المد، وكلمة "ينادي" لوجود ألف المد، أو كان صامتا(التشديد) كما في كلمة "يستقرّ" حيث إن التضعيف أو التشديد يقتضي مضاعفة زمن النطق بهذا الصامت (وهو الراء في هذا المثال). ولم يتحدد بالمعطى الأكوستيكي المتمثل في الشدة (درجة الصوت) أو العلو، وإن كنا لا ننكر مساهمة هذين العاملين في إحداث النبر، غير أن المد أظهر، وهو معطى قابل للإدراك من قبل المتكلم المستمع للغته.

وقد نبه مختار عمر إلى وجود أمثلة مشابهة، ذكرها في شكل ثنائيات تتفق في أغلب مكوناتها الصوتية، ولكنها تتباين في انتقال النبر، إذ يفترض أن التمييز بينها كان بوضع النبر مع المفرد على المقطع الأول، ومع الجمع على المقطع الثالث، هكذا[55]:

-كريم الخلق=س ع/ س ع ع/س ع س/ س ع/س ع س

- كريمو الخلق= س ع/ س ع ع/ س ع س/ س ع/ س ع س.

ومثلها الثنائيات: (ليلى- ليلاء)،(فرح(الصفة)، فرح(الفعل) حيث يعلق عليها بقوله: "بالرغم مما هو شائع عن اللغة العربية الكلاسيكية أنها لم تكن تستخدم النبر كفونيم، فهناك أمثلة كثيرة يمكن أن تلتمس فيها فونيمية النبر. ولربما لو فطن اللغويون الأقدمون إلى تحليلها على هذا النحو لقعدوها على ضوء هذه النظرة".[56]

وهذا الكلام يمكن أن نفسره من وجهين:

الأول: يحتمل أن مختار عمر غير واثق تمام الثقة مما نقله عن إبراهيم أنيس، وقد يرجع ذلك لعدم وجود تفسير مقنع لهذا التقعيد، فلا توجد أي إشارة تدل على اعتماد تحليل مخبري مثلا، أو حتى إجراء عملي اختباري يسجل الانطباعات السمعية لمستعملي اللغة متكلمين أو مستمعين. وخاصة أن بعض تلك الأمثلة لا يمكن أن نتبين فيها مواضع النبر اعتمادا على الانطباع السمعي في غياب الوسائل العلمية المخصصة لهذا الإجراء. من مثل (فقط- يكتمل...) في مقابل الكلمات التي جاء النبر فيها مرتبطا بمواقع المد.

الثاني: أن الرجل لا يبت في هذه المسألة، بل يتركها مفتوحة للاجتهاد بدليل قوله: "...وهي كما نحب أن ننبه ما تزال مطروحة للمناقشة والبحث، ولا يدعى لها صفة القطع".[57]

فمن وجهة نظره قد يكون النبر في العربية فونيما، أي أن له وظيفة تمييزية بالمفهوم الحديث، كما هو الحال في كثير من اللغات، بدليل أنه تحدّث عن العلل الطويلة، ورأى بأنه يمكن اعتبارها فونيمات فوق تركيبية، وبذلك يقل عدد الفونيمات التركيبية في اللغة العربية بإسقاط ثلاثة منها، فيصير عددها اثنين وثلاثين فونيما بدلا من خمسة وثلاثين، إذ يرى أنه لا يمكن اعتبار الطول(في إشارة إلى المد) فونيما فوق تركيبي إلا في حالة العلل فقط، فمن الممكن -يقول- أن نعتبر الفتحة الطويلة (ألف المد) هي القصيرة+ فونيم الطول، والكسرة الطويلة (ياء المد) هي القصيرة+ فونيم الطول ، والضمة الطويلة (واو المد) هي القصيرة+ فونيم الطول[58] .

والظاهر أنه لم يدرك أن المد في العربية لا يخص العلل فحسب، بل يشمل الصوامت أو السواكن(في اصطلاح القدماء) أيضا وذلك في مواضع تضعيف الصوت، فكما هو الحال بالنسبة للصوائت الطويلة (العلل) التي يستغرق النطق بها ضعف وقت الصوائت القصيرة، فإن الصوامت المضعفة أيضا يستغرق النطق بها ضعف المدة اللازمة للنطق بها في حال عدم التضعيف.

وظيفة النبر في العربية:

يميز اللغويون بين نوعين رئيسيين من النبر، يعد كل منهما مميزا لمجموعة من اللغات، وهما: النبر الثابت (أو المقيد)، والنبر المتحرك (أو الحر)، ففي بعض اللغات يتخذ النبر موقعا ثابتا على المقطع الأخير من الكلمة كما في اللغة الفرنسية مثلا، في حين يقع في التشيكية دائما على المقطع الأول من الكلمة، وفي مثل هذه اللغات يستعان عادة بموقع النبر على تعيين الحدود الفاصلة بين الكلمات[59].

وبعض اللغات الأخرى تتميز بالنبر المتحرك أو الحر، إذ يمكن أن ينتقل النبر من مقطع إلى آخر في الكلمة الواحدة، فقد يقع على المقطع الأخير أو الأول أو ما قبل الأخير، كما في اللغة الإنجليزية التي تعد مثالا جيدا

للغات ذات النبر الحر "إذ ليس للنبر فيها قوانين ثابتة مطردة، بحيث لا يمكن التنبؤ بدرجة النبر أو موقعه في الكلمة"[60].

أما من ناحية الوظيفة، فإن النبر يعد في بعض اللغات فونيما لأنه يفرق بين معنى وآخر، وتحديدا في بعض اللغات ذات النبر الحر، فهو قد يؤدي وظيفة صرفية، أو وظيفة دلالية كما هو الحال في الإنجليزية، حيث يتغير النوع الصرفي للكلمة تبعا لتغير موقع النبر فيها، ومن الأمثلة الشائعة لذلك كلمة Import، فهي فعل إذا وقع النبر على المقطع الثاني، واسم إذا وقع النبر على المقطع الأول. وكذلك الشأن النسبة للكلمات (Contract– Subject– Present...)[61].

ولا يقتصر دور النبر في اللغة الإنجليزية على تغيير الصيغة الصرفية بين الاسمية والفعلية، فهو قد يكون كذلك العامل الوحيد للتفريق بين كلمتين، وبالتالي بين معنيين: فكلمة (August) تدل على الشهر المعروف (شهر آب)، إذا وقع النبر فيها على المقطع الأول، أما إذا وقع على المقطع الثاني فهي علم على شخص، إذ تدل على صفة (مهيب وجليل).

وقد تناول اللسانيون العرب حديثا مسألة النبر في اللغة العربية الفصحى، واتفق أغلبهم على أنها من اللغات ذات النبر الثابت، كما اتفقوا على أن النبر فيها بلا وظيفة، ولا يعدوا كونه ملمحا صوتيا بحتا، أي أن العربية لا تستخدم النبر كفونيم[62]. ومنهم كمال بشر الذي يقول: "أما اللغات غير النبرية فمن أمثلتها اللغة اليابانية واللغة العربية، فالنبر في العربية مثلا على مستوى الكلمة له قوانين ثابتة مطردة، لا تحتمل أي تنوع في درجاته أو مواقعه"[63].

ولكن إذا رجعنا إلى الطول الزمني كمحدد أساسي من محددات النبر، بغض النظر عن تمثيل الحركات الطويلة تمثيلا كتابيا (باعتبارها فونيمات) هذا بالنسبة لمد الصوائت، وبغض النظر عن التمثيل الكتابي لما يسمى بالشدة /ّ/ بالنسبة لمد الصوامت، وجدنا بلا شك أن له وظيفة تمييزية، وهذه الوظيفة هي أيضا التفريق بين المعاني، سواء من الوجهة الصرفية أو من الوجهة الدلالية.

من الأمثلة الدالة على التغير الصرفي تبعا لتغير مواقع النبر اعتمادا على مد الصوائت، الفرق بين الكلمتين (سامح– سامحا): إذ وقع النبر في الكلمة الأولى على المقطع الأول، بينما وقع في الكلمة الثانية على المقطع الأول والثاني معا.

أما بالنسبة لمد الصوامت، فيمكن التمييز صرفيا بين الكلمتين (كَتَبَ– كَتَّبَ)، إذ وقع النبر في الكلمة الثانية على موضع تضعيف الصامت مما أدى إلى التمييز بين الكلمتين باعتبار الثانية صيغة مبالغة للفعل كتب. والأمثلة من هذا القبيل كثيرة، منها مثلا كلمة (سَكَنَ) التي نميز فيها بين مختلف الصيغ صرفيا، اعتمادا على تغير مواضع النبر، التي تتبع تغير مواقع مد الصائت أو الصامت على النحو التالي:

- سَكَنَ: صيغة صرفية تدل على المفرد المذكر الغائب.
- سَاكَنَ:صيغة صرفية تدل على المفرد المذكر الغائب بالمعية.
- سَكَنَا: صيغة صرفية تدل على المثنى المذكر الغائب.
- سَاكَنَا: صيغة صرفية تدل على المثنى المذكر الغائب بالمعية.

- سَاكَنَّا: صيغة صرفية تدل على جماعة المتكلمين بالمعية.
- سَكَنَّ: صيغة صرفية تدل على جماعة الإناث الغائبات. وعلى نحوها باقي الصيغ مثل:سَكَّنَّ – سَاكَنَّ...

وأما من الوجهة الدلالية فيمكننا التميز بين معاني مفردات اللغة تبعا لتغير مواقع النبر، ومنها تغير مواضع مد الصوائت سواء أكانت في الجنس نفسه كما هو الحال في مد الفتحة (ألف المد) والتي يمكن التمثيل لها بالثنائيات: (ران– رنا)، (دام– دمى)، (سام–سما)، (سار– سرى)، ...أم بين جنسين من مد الصوائت، كما بين مدّ الفتحة (ألف المد) و مد الكسرة (ياء المد) وأمثلتها كثيرة، منها: (شاهد–شهيد)، (حاكم– حكيم)، (ماثل– مثيل)...

وعليه قد يكون من الأجدى أن نعتمد على عامل الطول الزمني في دراستنا للنبر في العربية، إذ إنه يكاد يكون العامل الأهم والوحيد الذي يميز النبر فيها، خاصة أن هذا المحدد يؤكد عليه أغلب اللسانيين الغربيين، وأنه متحقق من الناحية الإدراكية، يقول أحدهم: "النبر كوحدة وظيفية له خصائصه وملامحه الإدراكية، وعن طريقها نقف على أحكام النبر وتمييزاته، وانطلاقا من هذا الأساس الإدراكي فإن للطول دوره الفعال والمسيطر في أحكام النبر، وإن الاعتقاد الشائع بأن العامل المسيطر في أحكام النبر هو Loudness يحتاج التسليم به إلى توضيح وتدليل أكبر"[64].

ويقول عبد العزيز علام: "وهناك لغات يكون الطول هو الوسيلة الوحيدة للنبر، وذلك كاللغة الكوزيشية بناء على ما توصلت إليه معالجة تروبتسكوي الذي قال: لو لم يؤخذ طول النوع الموجود في اللغة الكوزيشية كصيغة للنبر لما وجد –حينئذ– استعمال للنبر"[65].

ويبدو أن إعراض الباحثين العرب عن دراسة المدّ باعتباره العنصر المميز للطول الزمني خاصة مد الصوائت، هو– كما يقرره بعض اللغويين الحدثين– كون أصوات المد في العربية مصنفة كفونيمات لها دور وظيفي لا يخفى على أحد ، لأجل ذلك نرى أن تحليلاتهم خضعت لما أقرته الكتابة العربية، بالرغم مما أفرزته من مشكلات في مختلف مستويات التحليل.

قائمة المراجع:

[1] ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، 1418هـ –1997م، ص 279. وعبد الفتاح إبراهيم، مدخل في الصوتيات، دار الجنوب للنشر، تونس، ص 163.

[2] مدخل في الصوتيات، ص 163– 164.

[3] سعد عبد العزيز مصلوح: دراسة السمع والكلام– صوتيات اللغة من الإنتاج إلى الإدراك، عالم الكتب،القاهرة، ط1، 1420هـ– 2000م، ص 229.

[4] نفسه، ص 229.

[5] دراسة الصوت اللغوي، ص.285

[6] نفسه، ص.285

[7] عبد الرحمان أيوب: أصوات اللغة، مطبعة دار التأليف، ط1963م، ص 139.

[8] دراسة الصوت اللغوي، ص 284.

[9] عبد الرحمان أيوب: أصوات اللغة، ص 284.

[10] غانم قدوري الحمد: المدخل إلى علم أصوات العربية، مطبعة المجمع العلمي، القاهرة، ط2002م، ص 202. (ملاحظة: يستعمل قدوري الحمد المصطلحين: جامد وذائب في مقابل المصطلحين الشائعين بين الباحثين وهما: الصامت والصائت).

[11] دراسة الصوت اللغوي، ص 285.

[12] حسام سعيد النعيمي: أبحاث في أصوات العربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1998، ص08.

[13] دراسة الصوت اللغوي، ص 286.

[14] نفسه، ص286.

[15] نفسه، ص290.

[16] دراسة السمع والكلام، ص 231.

[17] دراسة الصوت اللغوي، ص 291.

[18] ينظر: الرضي (رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي)، شرح الشافية، تحقيق محمد الزفزاف وآخرين، مطبعة حجازي بالقاهرة، ج2، ص251.

[19] ينظر: دراسة الصوت اللغوي، 299-300.(يستخدم مختار عمر الرمز س للدلالة على مصطلح ساكن بدلا من ص للدلالة على الصامت، ويستخدم الرمز ع للدلالة على مصطلح علة بدلا من مصطلح الصائت أو الحركة عند غيره من اللغويين).

[20] يشير الرمز (c) إلى الصامت بالفرنسية (Consonne) و(v) إلى الصائت (Voyelle). وحين يتكرر (v) يشير إلى الصائت الطويل.

[21] يطلق بعض الدارسين على المقطع المتوسط صفة الطويل، في حين يطلقون على المقطع الطويل الموصوف أعلاه صفة المديد. ينظر: هنري فليش: العربية الفصحى، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت، 1983،ص 44. عبد الصبور شاهين: في علم اللغة العام، جامعة حلب، 1981 – 1982م، ص107 – 108.

[22] ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر، ص510-511. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية– القاهرة، ط4، 1971م، ص .164

[23] إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية– القاهرة، ط4، 1971، ص 165.

[24] عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس، 1981م، ص262-263

[25] أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سورية، ط2، 1419هـ – 1999م، ص116.

[26] مصطفى حركات: نظرية الوزن – الشعر العربي وعروضه، دار الآفاق، الجزائر، ص48.

[27] نفسه، ص.48

[28] مصطفى حركات: اللسانيات العامة وقضايا العربية، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط1، 1418هـ- 1998م، ص 34-35.

[29] ابن جني: المنصف في شرح تصريف المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى الحلبي بمصر، ط1، 1373هـ- 1954م، ج1، ص53.

[30] غانم قدور الحمد: المدخل إلى علم أصوات العربية، منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العلمي، بغداد ، 1423هـ-2002م، ص.212

[31] نفسه، ص 214.

[32] العربية ترفض هذا المقطع رغم جوازه نظريا، وسبب رفضه حسب أحد الباحثين هو الرغبة في التخلص من تعدد العلامات، حيث تعامل الحروف الشمسية معاملة الحروف القمرية رغبة في توحيد أنظمتها. ينظر: يحي عبابنة، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2000م، ص 31.

[33]دراسة الصوت اللغوي، ص220.
[34]نفسه، ص 221.
[35]نفسه، ص 221.
[36]دراسة السمع والكلام، ص228.
[37]الأصوات اللغوية، ص138.
[38]دراسة السمع والكلام، ص221 وما بعدها.
[39]دراسة الصوت اللغوي، ص .221
[40]نفسه، ص221.
[41]دراسة الصوت اللغوي، ص223.
[42]مصطفى حركات: الصوتيات والفنولوجيا، دار الآفاق، الأبيار، الجزائر، د.ت، د.ط،ص.40
[43]بسام بركة: علم الأصوات العام- أصوات اللغة العربية، مركز الإنماء القومي، لبنان – بيروت، ص 101.
[44] أرنست بوجرامدخل إلى التصوير الطيفي للكلام، ت:سعد عبد العزيز مصلوح، عالم الكتب،القاهرة، 1422هـ- 2002م، ص36.
[45]نفسه، ص .36
[46]مدخل إلى التصوير الطيفي للكلام، ص37.
[47]دراسة الصوت اللغوي، ص 222.
[48]أحمد علام عبد العزيز: من التزمين في نطق العربية الفصحى بمصر المعاصرة، البصائر، القاهرة، ط1 ، 1428هـ . 2007م. ص140.
[49]نفسه، ص141.
[50]من التزمين في نطق العربية الفصحى، ص140.
[51]نفسه، ص.140
[52]ينظر أنواع المقاطع في العربية في مدخل هذا المبحث.
[53]الأصوات اللغوية، ص 140-141.
[54]دراسة الصوت اللغوي، ص 358 وما بعدها.
[55] نفسه، ص 361.
[56]دراسة الصوت اللغوي، ص360.
[57] نفسه، ص361.
[58]دراسة الصوت اللغوي، ص362-.363
[59] سعد مصلوح : دراسة السمع والكلام، ص 237.
[60]كمال بشر: علم الأصوات ، ص 517.
[61]مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص 222.
[62]نفسه، ص 357.
[63]علم الأصوات، ص .518
[64]عبد العزيز علام: من التزمين في نطق العربية الفصحى، ص 141.
[65]نفسه، ص 141.